تشاد تقرر استئناف جهود الوساطة بشأن دارفور

السودان: قرنق مرشح «برلماني» وليس «رئاسياً»

■.. نجاميناً/ القاهرة/ وكالات

قررت تشاد امس استئناف جهود الوساطة في أزمة دارفور بعد تلقيها وعوداً من الخرطوم بأنها ستتخذ اجراءات ضد متمردين تشاديين تقول نجامينا أنهم يتمركزون بالسودان.

وقال بيان صادر عن مكتب الرئيس التشادي ادريس ديبي أن قرار استئناف الوساطة جاء عقب محادثات اجريت امس الاول مع وفد سوداني برئاسة وزيرالاستثمار.

وأكد البيان حرص تشاد على الحفاظ على علاقات طيبة مع السودان وان الرئيس ادريس ديبي قبل باستئناف جهود الوساطة مع اصراره على ان تمضي الخرطوم في إزالة التمرد حتى النهاية.

وقال البيان ان الوزيرالسوداني قدم تاكيدات الى ديبي عن بدء عمليات لإزالة القوات المسلحة المعادية لتشاد والموجودة على الاراضي السودانية.

وأضعف الصراع العلاقات بين الجارين وخلق مشكلات سياسية واقتصادية للرئيس التشادي ادريس ديبي الذي تعرض لضغوط من كلا الطرفين لدعمه والذي استضاف محادثات سلام حول دارفور.

من جهة أخرى قال ياسر عرمان الناطق الرسمي باسم الحركة الشعبية لتحرير السودان ان زعيم الحركة جون جارانج سيخوض اول انتخابات برلمانية في السودان في إحدى دوائر الخرطوم نافيا ما نسب اليه في السابق من ان قرنق سيرشح نفسه لرئاسة الجمهورية.

وقال عرمان في تصريحات صحفية نشرت امس إن جارانج سيخوض انتخابات البرلمان ليصبح نائبا برلمانيا عن جماهير السودان في إحدى دوائر الخرطوم «في اول انتخابات برلمانية بعد ٣ سنوات من بداية الفترة الانتقالية التي حدد لانطلاقتها في التاسع من يوليو المقبل.

وأضاف «نتوقع خلال شهرين ان ياتي جارانج إلى الخرطوم ويؤدي القسم كنائب للرئيس على اساس الدستور الجديد.

وأوضح في حديثه الى الشرق الاوسط بعد عودته الى الخرطوم ان الحركة ستمضي في الشراكة مع المؤتمر الوطني (الحاكم) وفي تحالفها مع قوى التجمع الوطني (تحالف المعارضة) وفي علاقاته الجيدة مع قوى خارج التجمع مثل المؤتمر الشعبي (حزب الترابي).

وقال ان «قضية اهل دارفور عادلة ولايمكن حلها إلاّ عبر التفاوض بين اطراف النزاع» ، مشيرا الى ان الحركة الشعبية تدعم الوصول الى حل عادل ومرض لأطراف النزاع.

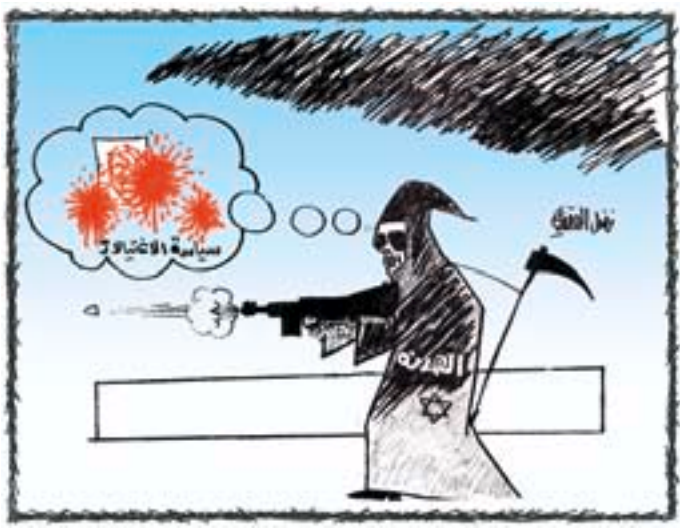

في يوم الأسير: التشريعي يدعو لربط التهدئة بالافراج عن الأسرى

تحركات فلسطينية لمواجهة مخططات تكريس الاستيطان

■ غزة/ رام الله/ وكالات الأنباء/

تشهد الأراضي الفلسطينية حركة استيطان نشطة تهدد بنسف مسيرة السلام وعلى رأسها اتفاق "خارطة الطريق" التي تحاول اسرائيل الالتفاف عليها وعلى الاستحقاقات الفلسطينية كافة لتضعها أمام الأمر الواقع لتزيد بذلك زرع الصعاب أمام السلطة الفلسطينية التي تسعى جاهدة لتثبيت الأمن والاستقرار الذي يصب في مصلحة المنطقة عموما.. في حين أن التعنت والغطرسة الإسرائيلية برفض إطلاق سراح الأسرى والمعتقلين الفلسطينيين (بموجب تفاهمات شرم الشيخ) يضع الهدنة المتفق عليها في مهب الريح.. وهو ما حذرت منه السلطة وفصائل المقاومة الفلسطينية كافة.

ويتصدر موضوع الاستيطان وتطورات الأوضاع في الأراضي المحتلة زيارة الرئيس الفلسطيني محمود عباس "أبو مازن" إلى القاهرة وعمان.. إضافة إلى إجراء اتصالات ومشاورات مكثفة مع جهات عربية ودولية بما فيها الولايات المتحدة.

وحول زيارته المرتقبة إلى الولايات المتحدة الأمريكية، ولقاء الرئيس جورج بوش، أشار عباس أن موعد الزيارة لم يحدد بعد، موضحا أنه مدعو حاليا للقاء العاهل الأردني الملك عبد الله الثاني، والرئيس المصري حسني مبارك، للتشاور في آخر التطورات السياسية على الساحة الفلسطينية.

وأضاف أن هناك قضايا ملحة ,لاسيما زيارة رئيس حكومة إسرائيل ارئيل شارون إلى واشنطن ,والتنسيق الفلسطيني – الإسرائيلي، حول انسحاب القوات الإسرائيلية من قطاع غزة، إضافة إلى نتائج قمة شرم الشيخ الأخيرة، وعدم التزام إسرائيل بتنفيذها والاستيطان الذي يهدد مسيرة السلام.

ولفت إلى تعيين اللجنة الرباعية لولفنسون معوشا خاصا لها، لمتابعة الانسحاب الإسرائيلي من غزة، وقال أن القيادة رحبت بهذا التعيين.

ونددت السلطة الفلسطينية أمس بالمخطط الإسرائيلي الهادف إلى ضم التجمعات الاستيطانية الكبرى المقامة في الضفة الغربية.

واعتبر وزير التخطيط في الحكومة الفلسطينية الدكتور غسان الخطيب في تصريحات للإذاعة الفلسطينية أن هذا المخطط ينسجم مع مجمل سلوك إسرائيل في الفترة الأخيرة من خلال تكثيف مخططات تكريس وتكثيف الاحتلال والاستيطان في الأراضي الفلسطينية.

ووصف الخطيب إعلان إسرائيل هذا بأنه الوجه الآخر للعملة بالنسبة لمشروع الانسحاب من غزة والذي تحاول إسرائيل مقابل هذا الانسحاب من غزة أن تعوض على الاتجاهات الأكثر يمينية من خلال تكثيف جنوني للعملية الاستيطانية في الضفة الغربية.

وقال: نحن ننظر بخطورة بالغة إلى هذه المسالة وبالنسبة للسلطة الفلسطينية فإن هذا الموضوع يأتي في أعلى سلم الأولويات ويحتل مركز الصدارة في الاتصالات التي تجريها مع جهات عربية ودولية بما فيها الولايات المتحدة وكذلك الجهود الداخلية التي تهدف إلى تعزيز وتقوية الموقف السياسي والموقف الشعبي الفلسطيني والوطني المناهض لهذا السلوك، وكانت إسرائيل قد أعلنت عن مخطط لضم الكتل الاستيطانية الكبرى في الضفة الغربية إلى أراضيها التي تتوغل إلى مسافة تزيد عن العشرين كيلومتراً في عمق الضفة ,إضافة إلى الاحتفاظ بالسيطرة على غور الأردن حيث أقيم عدد من المستوطنات هناك.

من جهة أخرى أكد الوزير الفلسطيني رفض السلطة الفلسطينية للادعاءات الإسرائيلية أن الرئيس الفلسطيني محمود عباس لا يستطيع الوفاء بالتزاماته الخاصة بحل التنظيمات الفلسطينية المسلحة ووقف الهجمات ضد إسرائيل.. وعبر عن الأمل أن لا تكون هذه التصريحات الإسرائيلية بوادر أزمة سياسية تفتعلها إسرائيل مع السلطة الفلسطينية، معبراً عن اعتقاده أن هذه الادعاءات هي جزء من حرب إعلامية تشنها إسرائيل على السلطة الفلسطينية كوسيلة للتملص من استحقاقات السلام ومن التزاماتها تجاه الشرعية الدولية.

وشدد على أن الجانب الفلسطيني يبدي قدرة كبيرة على الإيفاء بالالتزامات والاستحقاقات الناتجة عن الاتفاقات والناتجة عن الالتزام بخارطة الطريق وتفاهمات التهدئة وما إلى ذلك.

واتهم الخطيب حكومة شارون بالخضوع من خلال مواقفها وسلوكها لضغوطات المعارضة اليمينية المتطرفة والمستوطنين مما يؤدي إلى ما شهدناه من خرق لتفاهمات التهدئة وعملية الاغتيال في نابلس وكذلك عملية القتل لثلاثة فتية قبل بضعة أيام في رفح.

وقال: إن الإحجام عن تنفيذ استحقاقات شرم الشيخ في ما يتعلق بموضوع الخروج من المناطق المأهولة وإزالة الحواجز وكذلك الاستمرار في العملية الاستيطانية والموقف غير ملتزم وغير قادر على الالتزام هو الموقف الإسرائيلي الذي يؤكد الخضوع لضغط القوى اليمينية.

من جهته حيا المجلس التشريعي أمس الأسيرات والأسرى الصامدين في سجون الاحتلال الإسرائيلي، الذين ضحوا بحريتهم للتاكيد على الحقوق الوطنية المشروعة، وفي مقدمتها حقوق العودة للاجئين وتقرير المصير وإقامة الدولة المستقلة وعاصمتها القدس الشريف.

وقال المجلس في بيان وزعه أمس بمناسبة يوم الأسير الذي يصادف اليوم الأحد أنه يتوجه بالتحية والتقدير إلى أسرانا البواسل وفي مقدمتهم عضوا المجلس التشريعي أسيرا الحرية والكرامة والديمقراطية مروان البرغوثي وحسام خضر.

واعتبر المجلس اعتقالهم انتهاكاً سافراً للقانون الدولي والاتفاقات الثنائية المبرمة، وتوجه إلى عائلات الأسرى الصامدة والقابضة على الجمر من أجل أن يرى أبناؤها الحرية، ويعودوا إلى أبناء شعبهم.

وأكد المجلس أن قضية الأسرى والمعتقلين تعتبر من أولوياته التشريعية والسياسية والدبلوماسية، وأنه يبذل كل جهد ممكن على جميع المستويات لإطلاق سراحهم.

وطالب السلطة التنفيذية بالإسراع في تطبيق القوانين والقرارات التي أقرها التشريعي بخصوص الأسرى وعائلاتهم، بالإضافة إلى ربط أي تهدئة مع الجانب الإسرائيلي بضرورة الإفراج عنهم، وإبقاء قضيتهم على رأس تحركاتها المحلية والإقليمية والدولية.

ودعا المجلس جماهير الشعب وجميع القوى والأحزاب الفلسطينية ومنظمات العمل الأهلي ومؤسسات حقوق الإنسان إلى تعزيز تضامنها والتفافها حول قضيتهم، وإلى توحيد جهودها لتشكيل موقف وطني موحد وضاغط على الساحة الدولية والحكومة الإسرائيلية للإفراج عنهم.

وناشد التشريعي البرلمانات الدولية والقوى المحبة للسلام والديمقراطية والعدل بإعلان تضامنها وتكثيف جهودها والضغط على حكومة الاحتلال، لإطلاق سراح كافة الأسرى والمعتقلين وفي مقدمتهم عضوا المجلس والقيادات والكوادر الفلسطينية.

العراق: نذر الفتنة تطغى على السياسة

■ بغداد / وكالات /

اصطبغت ابرز التطورات امس في الساحة العراقية بلون الفتنة الطائفية في ظل مراوحة محاولات تشكيل الحكومة في الدائرة نفسها، وبالتالي تبخرت الآمال باعلانها اليوم وتفاقمت نذر الفتنة باضطرار الجيش ومعه قوات امريكية الى الإغارة على بلدة خطف مسلحون العشرات من سكانها الشيعة وهددوا بقتلهم ما لم يغادرها كل سكانها من هذه الطائفة.

فيما اتهمت هيئة علماء المسلمين الشرطة العراقية باعتقال أئمة مساجد سنية في بغداد، وترافق كل ذلك مع مقتل جنديين امريكيين وسقوط قتيل في عملية انتحارية في بغداد استهدفت قافلة عسكرية .

واعلن مصدر عسكري عراقي ان قوة من الجيش العراقي طوقت بلدة المدائن (٣٠ كلم جنوب بغداد) التي قال ان مسلحين خطفوا منها ٧٥ شخصا بينهم نساء وأطفال. وكان شهود رووا في مدينة كوت (٢٠٠ كلم جنوب بغداد) التي وصلوا اليها من البلدة ان المسلحين خطفوا أكثر من ثمانين شخصا.

وكان المسلحون هددوا هؤلاء المخطوفين وهم من الشيعة بالقتل اذا لم يغادروا البلدة. وقال المصدر العسكري الذي فضل عدم الكشف عن هويته ان «مجموعة مسلحة مجهولة اجبرت العوائل الشيعية في بلدة المدائن منذ الساعات الاولى من صباح السبت على مغادرتها» موضحا ان المسلحين «اخذوا حوالى ٧٥ شخصا كرهائن بينهم نساء واطفال».

واشار الى ان «وحدة من القوات الخاصة في الجيش العراقي توجهت الى المنطقة في محاولة لاعادة السيطرة على الوضع في البلدة». واكد ان «قوات الجيش التي تحاصر المدائن حاليا تعرضت لاطلاق نار من أسلحة خفيفة ولكن لم تحصل أي اشتباكات».

وكان النقيب في الجيش العراقي هيثم محمد الذي نجح في الفرار من البلدة بزي مدني قال في وقت سابق أن «رجالا مسلحين جابوا البلدة وطلبوا عبر مكبرات الصوت من جميع السكان الشيعة مغادرة البلدة». وعلى الجانب الآخر اتهمت هيئة علماء المسلمين، وهي أعلى هيئة للمسلمين السنة في العراق، امس في بيان، الشرطة العراقية باعتقال علماء المسلمين وائمة وخطباء مساجد والعاملين فيها.

وجاء البيان الذي وزع على وسائل الاعلام بكثافة ان «مغاوير الشرطة قامت صباح السبت باعتقال أمام وخطيب جامع الاسراء والمعراج في منطقة الامين الثانية جنوب الرصافة بوسط بغداد، الشيخ ضياء الدين الجواري بعد دهم شقته داخل الجامع». واكد ان «رجال الشرطة عبثوا بمحتويات الشقة واعتقلوا اربعة اشخاص اخرين من رواد المسجد».

بلا حدود

سوريا - تركيا علاقة غير آنية !

■ فيما كان الضجيج الإعلامي عن زيارة رئيس وزراء الكيان الصهيوني شارون للولايات المتحدة ولقائه الرئيس الأمريكي جورج بوش لافتاً إلى درجة أن التساؤلات والتوقعات حول الزيارة بطبيعتها ونتائجها بدت كما لو أنها الأولى في التساؤلات.. والأخيرة في التوقعات..

بالمقابل جاءت زيارة الرئيس التركي لسوريا هادئة، لكنها بكل المقاييس كانت حدثاً حمل لمجرد حدوثه العديد من المفاجآت.

الزيارة فاجأت الأطراف الساعية إلى وضع سوريا في عزلة سياسية، وهذه كانت تضع تركيا في المفرزة المتقدمة من خطتها المرسومة تجاه دمشق وهي كانت مفاجأة لأطراف وأوساط إقليمية ودولية في نتائجها التي لم تكن غير متوقعة وحسب، بل ومستبعدة.

والواقع أن أهمية الزيارة جاءت في ثلاثة مستويات، الأول في "تطابق وجهات النظر حول مجمل القضايا الإقليمية والدولية"، والثاني في "التاكيد على ضرورة تكثيف التشاور والتنسيق بين البلدين حول العراق" أما الثالث فيعني "نفسية وتوسيع مجالات التعاون" وهي دون شك واسعة وواعدة ولها أهمية خاصة على حاضر ومستقبل علاقة البلدين والشعبين الجارين الشقيقين.

إن هذه النتائج إذا ما أعيدت إلى ما كانت عليه علاقة البلدين وحتى مدة ليست بعيدة من التدهور والتوتر الذي كان شارفاً على مواجهة مفتوحة على المجهول، وإذا ما وضعت أمام ما ذهب إليه الدفع الأمريكي لتركيا في اتجاه وضع تحالفها و"إسرائيل" في دائرة الصراع القائم في المنطقة ومدار ما هو مخطط لإعادة ترتيبها وباتباع الأساليب والوسائل المختلفة وخلق واختلاق الذرائع كما كان أمر غزو واحتلال العراق الذي قام على الكذب والخداع والتحدي للمواثيق والآراء الدولية والإنسانية، فإن المسالة قد تبدو نوعاً من القفز إلى الهاوية أو الإعلانات المبالغة.. لكن الأمور ليست على هذا النحو.. ذلكم أن ما وصلت إليه علاقة البلدين من تدهور بلغ القعر وليس القاع هذا من جانب، أما من جانب آخر فليس علاقة البلدين ولا الأوضاع الإقليمية والدولية تتيح أي قدر من تسويق الخداع للنفس وللآخرين لأن ذلك هو الانتحار السياسي بعينه، وهذا لا يلتقي بأي حال من الأحوال مع حقائق التحولات التي شهدتها العلاقات السورية– التركية، كثمرة جهود حثيثة بذلت في فترة وجيزة، مؤكداً أنها لم تكن لتحقق نتائجها على هذا النحو لو لم تقم على قاعدة الثقة والتفاهم، فهذه وحدها أتاحت الرؤية الواضحة وتمثل المسئولية تجاه اللعبة التي تاخذ مظاهر وأشكال عديدة.. هي بدت بما يراد من تركيا وصارت الآن دائرة على ما يراد بسوريا.. وما بين هذه وتلك كان غزو واحتلال العراق بما ترتب عنها فيما صار عليه العراق من أوضاع مأساوية وما لحق باستقرار هذه المنطقة التي لا تنقصها المخاطر بالنظر إلى ما كانت عليه سياسة التبني والدعم الاستعمارية للكيان الصهيوني القائم على العدوان والاحتلال والاستيطان، بما لذلك من تبعات كارثية غير قاصرة على الشعب الفلسطيني والعرب خاصة بل وعالمنا الدولي والإنساني بأسره.

السؤال الآن: ترى في أي مستوى يمكن وضع العلاقات السورية– التركية؟

الواقع أن النظرة السياسية وبغض النظر عن الإعلان في شأن تطابق وجهات النظر حول القضايا الإقليمية والدولية لا تذهب بعيداً ولكنها في كل الأحوال ستكون قاصرة إذا اعتبرت الأمور في مجملها آنية، ومرد هذا يمكن استدلاله من زاويتين، الأولى كانت في موقف المعارضة التركية وعلى لسان زعيم حزب الشعب الجمهوري المعارض دنيز بايكال الذي قال "إن زيارة سيزار لسوريا جاءت ضمن رغبة شعبية تركية بحتة" وأضاف "لقد بين البعض انزعاجهم من هذه الزيارة وعبروا عن ذلك عبر مختلف القنوات وهذا أمر طبيعي.. ولكن لا يمكن لأحد أن يدعي اليوم أن تجريد سوريا وعزلها عن العالم سيفيد المجتمع الدولي بشيء"، واكد أن السياسة والموقف والخط الذي تتبناه سورياً يتناسب تماماً مع تطلعات المجتمع الدولي ومبادئه، وأن انسحابها من لبنان أكبر دليل على ذلك".

أما الثانية فتأتي من توجه سوري يهدف إلى استعادة ترتيب الأولويات الاستراتيجية الإقليمية والدولية وهذا ما يراه المراقبون السياسيون ويأخذون عليه هذا الدعم لعلاقتها مع تركيا.

وعلى ضوء هذا فإن المطلوب دعم هذا التوجه بما يخدم إعادة ترتيب الأولويات العربية؟ .

هاشم عبدالعزيز